Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

01 et 02 Mai 2010
01 و02 ماي 2010

TELQUEL
01 au 07 Mai 2010

DR

EN PANNE

Le CCDH a 20 ans. En guise de cadeau d'anniversaire, le président du conseil **Ahmed Herzenni** a droit à deux sit-in de protestation. Après les anciens de Tazmamart, c'est le Forum vérité et justice (FVJ) qui a manifesté le 30 avril. Dans les deux cas, les manifestants réclament une couverture sociale pour les anciens détenus politiques et des retraites descentes. Herzenni est également critiqué pour la lenteur observée dans l'application des recommandations de l'IER. ■

Revue de Pr ts de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

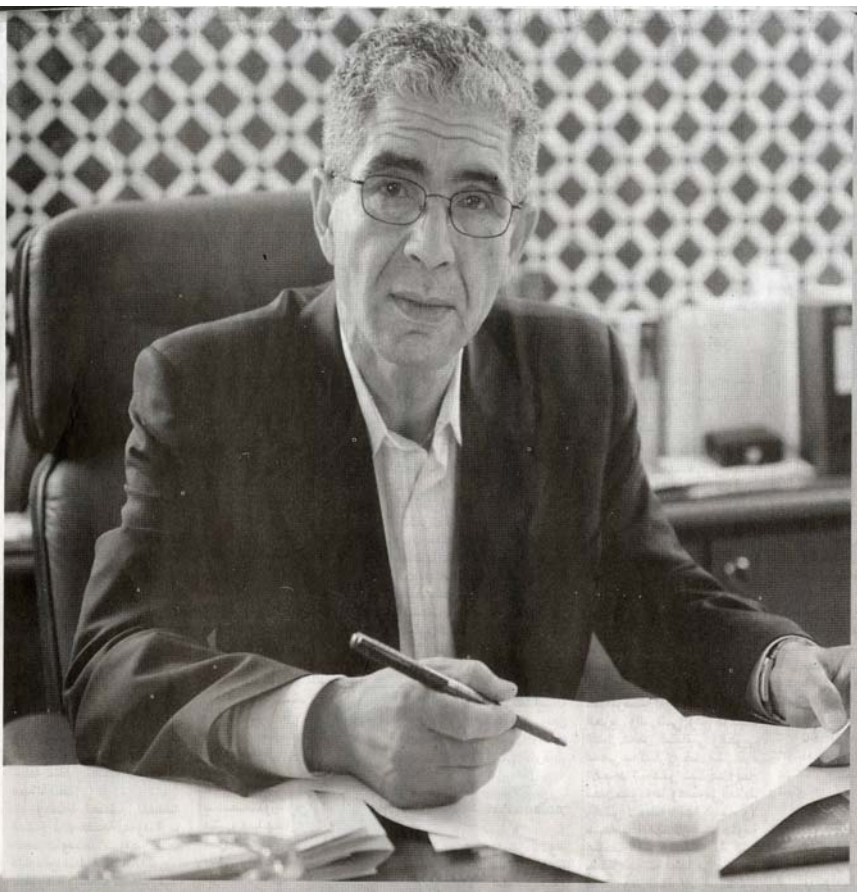

قال إن من يقرأ بعض الصحف يتصور المغرب كماخور كبير وهذا فيه إهانة لكل نساء المغرب

حرزني: لا توجد أدلة ملموسة على وجود معتقل تمارة

"القضايا العالقة لن ننساها.. وسنعود إليها عند ظهور الجديد"

"محدودية صلاحيات المجلس لم تمكنه من الوصول إلى الحقيقة في عدد من الملفات"

Revue de Presse du

أخبار اليوم المغربية

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم تنفذ بالكامل، لغياب الوثائق ومحدودية صلاحيات المجلس، الذي يبقى مؤسسة للعدالة الانتقالية وليس مؤسسة قضائية، تملك سلطة لاستدعاء الناس. حرزني تطرق أيضا إلى موضوع دعارة المغربيات بالخارج، وأصر على القول بأن الصحافة تصور المغرب كماخور كبير.

■ حاوره - محمد أسعدي ■

□ أشرتم في تصريح صحفي سابق إلى أن همكم الوحيد هو استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والانكباب على الحقوق الاقتصادية والبيئية والثقافية. الآن وبعد مرور سنتين، هل استكملتم تنفيذ هذه التوصيات؟

● **يجب أن نتفق على معنى الاستكمال، فلا يجب أن يفهم من هذه الكلمة أننا انتهينا كليا من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكننا انتهينا من تنفيذ جلها. في وقت من الأوقات، خصصنا مائة في المائة من طاقاتنا لمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. الآن، بعد حل معظم القضايا، يمكننا أن نخصص رصيدا كبيرا من عملنا لتوجهات أخرى والقضايا العالقة التي لم نستكملها، إما لعدم استيفاء كل الوثائق الضرورية للتعويض أو لأن المجلس لم يحسم فيها بعد. لن ننساها أبدا، إلا أنها سوف لن تكون موضوعا للجهد الأكبر للمجلس وسنخصص لها وحدة لتتبعها. ولن تمنع هذه القضايا العالقة المجلس من التفرغ لمشكلات أخرى جديدة.**

من جهة أخرى، فتنفيذ مجموعة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة غير محدد زمنيا، لأن الأمر يتعلق بإطلاق مشاريع أو ديناميات ومسايرتها، مثل الإصلاحات المؤسساتية، حيث تقدمنا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان برأينا حول إصلاح القضاء دون أن يعني هذا انتهاء هذا الإصلاح، فهذه دينامية مفتوحة.

□ هل نفهم من هذا التصريح أنكم وصلتم في القضايا التي لم تحل إلى النفق المسدود؟

● **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كعدالة انتقالية، وبوسائله المحدودة، لا يملك سلطة استدعاء الناس وإجبارهم على المثول أمامه، كما هو الحال بالنسبة إلى عدالة القضاء. محدودية صلاحيات المجلس لم تمكنه من الوصول إلى الحقيقة، لكن هذا لا يعني إقفال تلك الملفات لأنها ملفات تتعلق بالاختفاء القسري، وفي الأعراف الدولية فملفات الاختفاء القسري لا يطالها التقادم، بل تبقى مفتوحة إلى أن يظهر جديد، وإذاك سنتحرك مرة أخرى.**

□ دخل اثنا عشر معتقلا سياسيا سابقا، يعتصمون أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مؤخرا في إضراب عن الطعام من أجل التنفيذ الفوري والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية. بماذا أجبتم هؤلاء؟

● **هؤلاء الأشخاص الذين يعتصمون الآن أمام المجلس قدموا إلينا وأبلغناهم بأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قام بواجبه في ما يخص ملفاتهم، وأبلغناهم كذلك بأن مسؤوليتنا في هذا الملف ليست مسؤولية تنفيذية، ذلك أننا رافعنا أمام الحكومة من أجل أن تشرع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا المجال. وقد تلقينا من جانب الوزارة الأولى جميع التطمينات بأن الحكومة ستعالج الملف قريبا. وحسب بلاغ صادر عن الكتابة العامة للوزارة الأولى، فهناك رغبة جدية في طي هذا الملف.**

□ إذن تحملون مسؤولية عدم التنفيذ للحكومة؟

● **لا يتمثل الحل في تحميل المسؤولية أو توجيه الاتهام إلى أي طرف. نحن بصدد قضايا إنسانية يجب أن يتعاون الجميع من أجل حلها، ولا أعتقد أن البحث عن مسؤول أو مشجب يعلق عليه عدم التنفيذ هو السبيل إلى حل هذا المشكل.**

□ منسق «لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا» صرح بأن على المجلس أن يصدر بيانا يوضح فيه أنه ليس الجهة التي يخول لها القانون حل المشكل، ويحمل المسؤولية للأطراف التي تتقاعس عن التنفيذ؟

● **هذا رأي يلزمه، ليس هو ولا غيره من يملي علينا ما يجب أن نفعله. لدينا توصيات نعمل على متابعة تنفيذها بالطريقة التي نراها مناسبة.**

□ توفي مؤخرا محمد الرايس، أحد الناجين من معتقل تازمامارت، بعد صراع مرير مع المرض، وخرجت أصوات تعبر عن استيائها من الإهمال الشديد الذي يعانيه المعتقلون السابقون، هل قامت الدولة

Revue de Presse du C

أخبار اليوم المغربية

بما يجب للعناية بهؤلاء؟

● في الحقيقة كل من مر من معتقل تازمامارت لا يمكن إلا أن يعاني من أمراض، ونحن نتعاطف مع جميع ضحايا الاعتقال التعسفي وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لكن الذي أعلمه هو أن الدولة بذلت بمجهودات لا بأس بها في ما يخص مجموعة تازمامارت، حيث إنه في التسعينيات كان جميع المعتقلين يتمتعون بأجر يقدر بـ5000 درهم، كما أنهم تلقوا تعويضات مهمة من طرف الهيئة المستقلة للتحكيم تقدر في بعض الأحيان بمائتي مليون سنتيم. هذا لا يعني أن هؤلاء لا يستحقون أكثر من هذا الأجر بسبب ما عانوه، لكن إقرارنا بحقهم في خدمات أكبر وتعويضات جيدة لا ينفي بذل الدولة لمجهودات في هذا الجانب.

□ لكن محمد الرايس مثلا كان يتحمل مصاريف العلاج الباهظة بنفسه؟

● لا علم لي بما فعلته هيئات الدولة الأخرى، لكني أعلم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تدخل عندما كانت هناك حالات طبية حرجة، وتكلف بمصاريف العلاج، وهو ما اعترفت به مجموعة من المعتقلين السابقين.

□ كشفتم لوسائل إعلام أجنبية أنكم تولون اهتماما للاستغلال الجنسي للنساء المغربيات في الخليج وتعملون من أجل محاربة شبكات الاتجار في البشر، هل هذا يدخل ضمن اختصاصاتكم؟

● الأدبيات الدولية تقول إن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ. هناك الحقوق المدنية والسياسية وهناك الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونحن عندما نتحدث عن الاتجار في البشر نتحدث أيضا عن الحقوق المدنية، وبالتالي فهذا يأتي على رأس اهتمامات ومسؤوليات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

□ قلتم كذلك إن وسائل الإعلام ضخمت مسألة الدعارة بالخليج؟

● هذا أكيد، هناك تضخيم من طرف بعض وسائل الإعلام لما يسمى الدعارة. فمن يقرأ بعض الصحف يتصور المغرب كماخور كبير، ومثل هذا الادعاء فيه إهانة لكل نساء المغرب، وهو شيء غير مقبول. وأدعو الصحافة إلى الاعتماد على الإحصائيات الدقيقة والحقيقية، فأنا لست ضد الحديث عن هذه الظاهرة لكن يجب أن يعطى لها حجمها الحقيقي.

□ من مهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «دراسة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها للجهات المعنية»، هل مازال المجلس يقوم بهذا الدور، خصوصا أن كثيرا من المعتقلين أكدوا تعرضهم للتعذيب في معتقل «تمارة»؟

● نصدر سنويا تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في المغرب، وفي هذا التقرير نسجل بكل أمانة أعداد الشكاوى التي يتوصل بها المجلس سواء تعلقت بالاختطاف أو بالأشكال الأخرى من الانتهاكات، هذا يدخل في صميم دورنا. أعتقد أن سوء الفهم يكمن في عدم إدراك دور المجلس، فالمجلس ليس دوره أن يتدخل في كل حالة على حدة، هناك أجهزة أخرى يمكن أن تقوم بهذا الدور مثل المحاكم، أما المجلس فالمطلوب منه هو رصد حالة حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وصياغة ذلك في تقرير سنوي.

□ هل تنفون وجود معتقل «تمارة»؟

● مادامت لا توجد هناك أدلة ملموسة على هذه الادعاءات، فنحن ننقلها في تقاريرنا السنوية كادعاءات.

صحافي متدرب

Revue

القلم

في رسالة من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان الى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان

• المطالبة بالكشف عن تفاصيل اختطاف محمد بن الطاهر البعقيلي

وجهت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان رسالة الى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول مصير المختطف محمد بن الطاهر البعقيلي.

وأشارت الرسالة الى أن التقرير الذي صدر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بخصوص تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة تغاضى عن سرد وقائع مفصلة في حادثة الاعتقال والاختفاء القسري للمختطف وللمسار الذي قطعته هذه القضية، وفي مقدمتها ترجيح واقعة وفاة الوالد، حسبما خلصت إليه لجنة التحريات التي أوكل لها البحث في هذه القضية. وطالبت العصبة المجلس بموافاة أسرة المختطف محمد بن الطاهر البعقيلي بنتيجة عمل لجنة التحريات وتفاصيل حقيقة ماجرى.

Revue de Presse du Conseil consultatif

المساء
ALMASSAE

تمت تصفيته في معتقل غفساي وشهادات حول زيارات متكررة للمهدي بن بركة له

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يسلم رفات عبد السلام الطود لأسرته

جمال وهبي

علمت «المساء» أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كشف عن مصير عبد السلام بن أحمد الطود الذي اختطف في مدينة تطوان بتاريخ 12 يونيو 1956 ثم اغتيل بعدها في معتقل غفساي، وذلك في إطار معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب والكشف عن مصير المختطفين. وأضافت المصادر ذاتها أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سيسلم رفات الشهيد لأسرته لكي تشيع جنازته في مدينته القصر الكبير، يوم الرابع عشر من شهر ماي المقبل. وكان اسم معتقل غفساي قد ذكر في عدة مدونات التاريخ لذاكرة الاعتقالات والاختطافات السرية في مغرب فجر الاستقلال، حيث كان هذا الأخير النقطة الأخيرة التي ستتوقف فيها رحلة بحث فاطمة عدول، زوجة عبد السلام الطود، مختطف دار بريشة، مجهول المصير منذ 1956. وكانت أسرة الطود قد توجهت في شهر أبريل من سنة 2005 إلى غفساي، حيث التقوا بشخص عمره اليوم 83 عاما، وكان يومها عضوا في حزب الاستقلال، أكد لهم وقائع عن الاعتقال، كما توصلت حينها إلى شهادات كشفت اختطاف عبد السلام الطود وتصفيته في المعتقل السري لغفساي. وحسب أحد الشهود من المنطقة، فقد بقي عبد السلام محمد الطود في معتقل غفساي مدة طويلة، وهو المعتقل الذي كان يشرف عليه المدعو «المكناسي» الذي سيعين بعد ذلك عاملا على إقليم العرائش. وكذا المدعو سليمان الحداد، الذي سيعين عاملا على الشاون، وهو الذي قتل عبد السلام الطود وعبد القادر الوزاني وبرادة، من الدار البيضاء، برصاصات في الرأس، وذلك بعد أن رفض ثلاثة من الحراس تنفيذ الأمر بالتصفية، يقول الشاهد. وكان ذلك في أوائل 1957. وتم دفن الثلاثة في مقبرة تبعد قرابة 100 متر شمالا عن المعتقل، وتم تمييزها بشجرة في المقبرة، «شجرة البرية» التي ظلت الشاهد الوحيد على موقع رفات الضحايا، وسط مقبرة جماعية لثمانية من مقاومي منطقة الريف. وحسب عائلة الطود التي زارت غفساي، فإن عددا من الشهود أكدوا لها زيارة المهدي بنبركة للمعتقل مرارا.

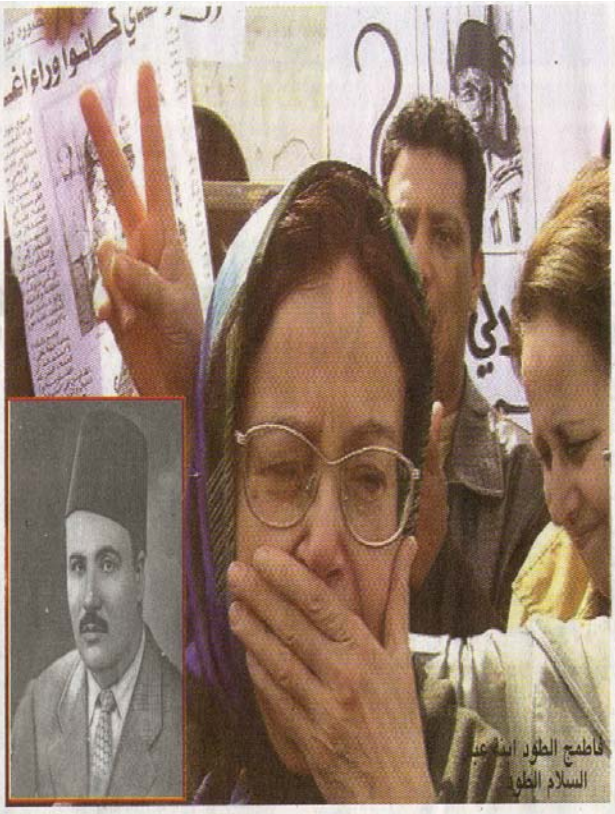

فاطمة الطود أرملة عبد السلام الطود

Revue de Presse du

Dar Bricha Les dépouilles de deux disparus exhumées

Les dépouilles de Abdessalam Attaoud, membre éminent du PDI, et de Brahim Ouazzani, membre fondateur du parti du Maroc libre, ont été retrouvées dans la région de Ghafsai selon les dernières investigations du CCDH. Ils avaient été enlevés le 12 juin 1956 au café *Continental*, à Tétouan, et conduits dans le tristement célèbre Jnane Dar Bricha. La découverte de ces dépouilles entre dans le cadre de l'exécution des recommandations de l'IER relatives au dossier des violations graves des droits de l'Homme, enregistrées à l'aube de l'indépendance du Maroc.

Lors des séances d'audition de l'IER, Fama Addoul, veuve de Abdessalam Attaoud a livré un témoignage émouvant. Les faits remontent au 12 juin 1956, quand Abdessalam Attaoud et son compagnon Brahim Ouazzani, furent kidnappés par des milices armées proches de l'Istiqlal en plein boulevard Mohammed V, à Tétouan, avant d'être placés en détention secrète à Dar Bricha. En novembre 1956, Fama Addoul a pu apercevoir son mari à partir d'un édifice surplombant le lieu de détention. Depuis, plus aucun signe. Enseignant à Tétouan, ce lauréat de l'université Al Azhar au Caire était apprécié par ses étudiants qui avaient organisé un sit-in pour sa libération à l'époque. Ils ont été repoussés par des tirs d'armes à feu. Quant à Brahim Ouazzani, il dirigeait un journal à Ksar El Kebir. ■

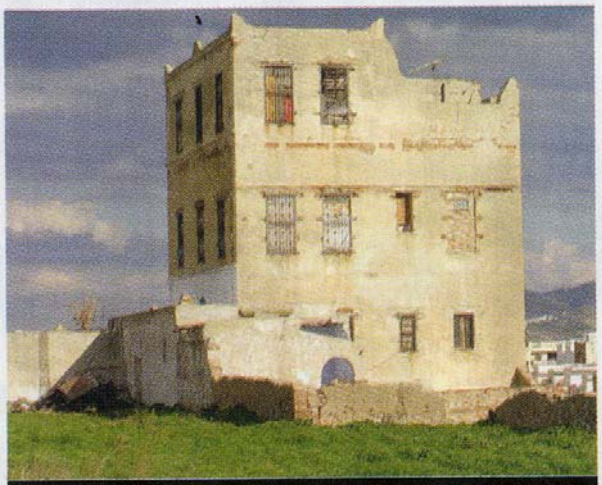

Le centre de détention de Dar Bricha.

AP PRESS

Revue de

الجريدة

المنتدى يطالب بإعفاء المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من مهامهم

الحقوقيون المغاربة يسجلون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بعد مرور 4 سنوات على صدور توصيات الهيئة

الجريدة الأولى

جدد بيان صادر عن المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مطالب الحقوقيين المغاربة لتحقيق المصالحة وطي صفحة الماضي، مسجلا «أستمرار العديد من مظاهر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان متمثلة في الاعتقالات التعسفية والاختطافات والاختفاء القسري والتعذيب وحرمان الضحايا من المحاكمة العادلة، ناهيك عن قمع حرية التعبير والصحافة ومختلف أشكال الاحتجاج، ومنع عدد من هيئات المجتمع المدني من القيام بانشطتها التحسيسية والتعبوية والإشعاعية».

وطالب المنتدى بـ«الكشف عن الحقيقة الكاملة حول ما حدث في بلادنا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ فجر الاستقلال، خاصة ما يتعلق بظروف وملابسات اختطاف واغتيال عدد من الضحايا، كالمهدي بن بركة والحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وغيرهم، وتحديد المسؤوليات المؤسساتية والفردية، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وإعفاء المتورطين فيها من مهامهم الرسمية، ومنعهم من تحمل أية مسؤولية في تدبير الشأنين السياسي والأمني، وجبر أضرار كافة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون أي شكل من أشكال التمييز أو الحيف أو الإقصاء، وبغض النظر عن الآجال

عائلات ضحايا الاختفاء القسري في احدى المسيرات الاحتجاجية (خاص)

التي حددتها هيئة الإنصاف والمصالحة لتلقي ملفات الضحايا، والانخراط الفعلي والفوري للدولة في وضع التدابير اللازمة للإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية الكفيلة بوضع حد نهائي لممارسات الماضي ولظاهرة الإفلات من العقاب، مع إشراك مختلف فعاليات المجتمع في مسلسل الإصلاح، ومن بينها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وتقديم الدولة لاعتذار رسمي وعلني لكافة الضحايا وللمجتمع على ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحفظ ذاكرة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجعلها جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية.

وسجل المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف «تماطل وتلكؤ الدولة في تعاطيها مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بعد مرور 4 سنوات على صدورها، خاصة ما يتعلق باستكمال الكشف عن الحقيقة الكاملة حول الملفات العالقة والإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية لفائدة عدد من الضحايا والانخراط الفعلي في وضع التدابير اللازمة للإصلاحات الكفيلة بالقطع النهائي مع انتهاكات الماضي، وتقديم الاعتذار الرسمي والعلني للضحايا وللمجتمع».

يذكر أن مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي يواصلون إضرابا عن الطعام واعتصاما أمام مقر المجلس منذ أسبوع للمطالبة بـ«الإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية». وكان أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كشف قبل أسابيع أن المجلس تمكن في إطار متابعة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة من الكشف عن مصير 57 حالة لمجهولي المصير، ولم تتبق سوى 9 حالات هي «الأصعب من بين الأصعب»، مخاطبا الضحايا وذوي الحقوق، خلال ندوة صحافية، قائلا: «أتقدم بطلب العفو إلى كل ذي حق شعر أنه وقع تأخر في معالجة ملفه»، كما أعلن عن قرب صدور الخطة الاستراتيجية لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولفت الانتباه إلى أن المجلس بدأ يشتغل على ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا قضايا الهجرة واللجوء والاتجار في البشر، مؤكدا أنه «يجب أن نفخر بما أنجزناه لكن يجب أيضا أن يكون حافزا لنا للمطالبة بالمزيد، على أساس التحلي بالموضوعية»، ومتوقعا أن يكون الراحل إدريس بنزكري، رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، «راضيا عما أنجزناه في وفاته».

Revue de Press